اللغة العربية الموصوفة وأزمة المنهج

ـــ قراءة تداولية ـــ

أ. هواري بلقندوز

جامعة مستغانم.

مقدمة منهجية:

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للبحث اللغوي العربي المعاصر يهدي بنا إلى أن الكتابة اللسانية في هذا المجال قد واجهت لا محالة إشكالية التحديد في مستوى الأداة الواصفة (المصطلح) وموضوع الوصف اللغوي والمنهج المتبع على السواء.

لاشك أن ما يلفت النظر في الوضع الراهن للغة العربية هو أن الأدوات الأساسية لتعلمها وتيسير استعمالها والتفقه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى، وليس أدل على ذلك من أن المعجمية العربية لم تتجاوز المعطيات القاموسية لدى القدامى في القرنين الثاني والرابع الهجريين تصورا وتأليفا ومادة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشكالات المتعلقة بقواعد هذه اللغة لم تتعد أفق التصور النحوي للقرن الثاني الهجري، ومن ههنا استوجب على الباحث اللساناتي العربي على غرار إعادة النظر في تصور طبيعة اللغة العربية وخصائصها وتحديد المناهج الكفيلة بمعالجتها، أن يرسم الأدوات الإجرائية اللائقة بتنمية طاقة مستعمليها والعمل على تطويع قواعدها والتخطيط للتحولات التي يمكن أن تلحق بأنساقها وذلك بغية تطويع قدرة المثقف العربي اللغوية وتنميتها لمجاراة ركب الحضارة والعلم الإنسانيين.

أ-استقراء المادة اللغوية مجال البحث:

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحركة اللغوية بدأت بإسهامات معجمية ما بين منتصف القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين بغية تفسير غريب القرآن والحديث من جهة، ولجمع شتات اللغة للحفاظ على سلامة أنساقها من اللحن نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم من جهة ثانية. فأولى هذه الإسهامات وأبرزها كانت تلك التي مثلتها جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال معجمه (العين) في القرن الثاني الهجري، حيث سنّت طرقا ومناهج مميزة تعزى بالدرجة الأولى إلى مقوّم الاستعمال اللغوي (L'usage linguistique). لكن سرعان ما طفقت الإسهامات المعجمية بعد الخليل تبتعد تدريجيا عن هذا المقوّم لتنشغل بتنقية اللغة من الحوشي والغريب.

فذلك أبو منصور الأزهري مثلا صاحب (تهذيب اللغة) الذي شافه العرب الأقحاح عندما كان أسيرا لدى بعض قبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة، لا يفتأ يورد في معجمه إلا ما استساغه ذوقه من المسموع، وما استحسنته معرفته من المرويّ.

ومثله يذهب ابن دريد صاحب (الجمهرة)، وذلك حينما يقول في تعليقه عن عنوان مؤلفه"وإنما أعرنا هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الحوشي والمستنكر."[1]

ومهما يكن من أمر فان لغويي القرون الأربعة الأولى قد تقيّدوا بجمع المادة اللغوية عن طريق المشافهة، وفضلوا استلهام لغة البدو دون الحضر، وميزوا بين منطوق قبائل معينة دون أخرى. وفي ذلك يحضرنا قول ابن جني فيما نصه" باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر. علة امتناع ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، و لم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر..."[2]

ثم دخلت المعجمية العربية في فترة لاحقة مع المتأخرين مرحلة سكونية Statique صار اللاحق فيها يقلد السابق، واقتصرت المادة المعتمدة في البحث والجمع على تقليد

الأسلاف في عصر التدوين دون استلهامها من منابعها الحية (السماع)، الأمر الذي أفضى إلى تجاهل رواد هذه المرحلة لما استجدّ من ألفاظ ومصطلحات العلوم والفنون وما شاكلها من المظاهر الحياتية. وقد تميزت هذه المرحلة بوضع معاجم لا تعدو أن تكون استخلاصا واستعادة للمادة اللغوية من مؤلفات ومدونات سابقة كتلك المنسوبة للأزهري وابن سيده والجوهري وغيرهم.[3]

وما من شك في أن هذه القطيعة مع الاستعمال الحي للغة عند متكلميها بدعوى فساد لسانهم، واعتماد النقل من المصادر التي نهل أصحابها مادتهم اللغوية من أصول مباشرة في الجاهلية وصدر الإسلام عن طريق السماع، أفقدت المعجمية العربية دورها الأساس في تمثيل المعيش الثقافي والفكري للغة العربية من خلال انقطاعها عن واقعها بكل ما يعتروه من خصوصيات حضارية، على نحو جاء معه" فقدان الإتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلّمها موازيا لفقدان الإتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة. فلم تكن الأقوال أو المواد المأثورة عن كبار علماء النحو في القرن الثاني (وعلى الأخص أقوال الخليل بن أحمد وسيبويه) لتعويض الانقطاع عن المادة الحية، وعن المصدر الذي لا ينضب، ألا وهو الناطق سليقة بهذه اللغة."[4]

وما إن ظل الوضع المعرفي لوصف المادة اللغوية مستغرقا لقاعدة الاحتجاج، حتى دخلت المعجمية العربية مرحلة جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين تمثّل إثرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة -من خلال إنجازه (المعجم الوسيط)- موقفا جديدا بالنظر إلى ما درج عليه أسلافنا في مسألة الاحتجاج اللغوي. وفي هذا الإطار أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بوصفه أعلى سلطة لغوية في الوطن العربي- قرارا يعتبر خرقا رسميا لمواضعات البحث اللغوي أو ما يسمى بعصر الاحتجاج، وقد كانت صيغته في البحث المعجمي بشأن التوليد كما يلي: المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان:

أ ـ قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق أو نحوهما كاصطلاحات العلوم |...| وحكمه أنه عربي سائغ.

2ـ قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعرّبه العرب، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح. وإما بوضع اللفظ ارتجالا. والمجمع لا يجيز النوعين الآخرين في فصيح الكلام[5].

إنه إذا جاز لنا ـ والحال هذه ـ اعتبار المعجم الوسيط عملا تجديديا من حيث كونه قد أهمل المواد الغريبة والمهجورة، وأجاز استعمال ألفاظ مستحدثة أو معربة مما أقرّه المجمع اللغوي بالقاهرة، فإنه يظل بعيدا عما تنشده المعجمية العربية في الآفاق. والسبب في ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى مشكل تحديد مقاييس ومعايير المادة اللغوية المعتمدة من جهة، وإلى طرق وآليات تنظيم هذه المادة ومعالجتها من جهة ثانية.

2-المادة اللغوية وموضوع الوصف اللغوي:

إن أولى الإشارات التي ينبغي أن تستوقف الباحث اللساني برهة، تلك التي تتعلق بموضوع الوصف اللغوي، والتي تؤشر ضمنيا باختلافات منهجية حول تحديد هذا الموضوع بشكل دقيق. فإذا كان موضوع الوصف اللغوي هو قدرة المتكلم ـ السامع، فإن معظم اللسانيين اختلفوا في تحديد هذه القدرة. يرى تشومسكي (Chomsky) مثلا أن القدرة نوعان: قدرة نحوية وقدرة تداولية؛ بينما يذهب فان دايك(Van Dijk) إلى أن كليهما يندرج ضمن قدرة واحدة هي القدرة التواصلية وتضم خمس ملكات هي: الملكة اللغوية، الملكة المنطقية، الملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية[6].

ولئن كان موضوع البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية * Compétence Lexicale لمتكلم اللغة العربية الفصيحة، فسيحسن أن نشير في هذا المقام إلى وضع

اللغة التي نروم وصفها، وطبيعة هذه اللغة قبل أن نحدّد المواد المكونة لموضوع البحث ومصادرها.

في الواقع إن المعاينة الميدانية لما هو جار به العمل في مجال الدراسات اللغوية المعاصرة تكشف لا محالة عن جملة من العقبات التي واجهت مسألة التحديد في الدرس اللغوي العربي المعاصر وبالتحديد مسألة الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة في مقابل إغفال البحث في اللهجات. وما من شك في أن الاشتغال بالبحث في اللغة العربية الفصيحة يطرح إشكالا عميقا هو إشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها الباحث اللغوي بالنظر إلى الاستعمال[7]؛ لأن اللغة العربية الفصيحة بوصفها موضوع البحث عند القدامى، لم تحتفظ بطاقاتها التعبيرية في الاستعمال الحديث والمعاصر، بل اكتسى حضور مادتها طابعا سكونيا ضمن المتون اللغوية والنحوية الكبرى.

ضمن هذا المنظور ظلت مقاييس الفصاحة محكومة بالمواضعات الزمانية والمكانية لعصر الاحتجاج. ومن ثمة يجمع البحثة من العرب والمستشرقين على أن العربية الفصحى" هي الممثلة في نصوص التراث الأدبي العربي في العصر الجاهلي السابق على الإسلام، وقد شهد أعظم الشعراء الجاهليين ومن دناهم ــ وكذلك بعد الإسلام والعربية: هي نزول القرآن الكريم بها، وهي اللغة المستخدمة في الأعمال الأدبية في الآماد التالية للانتشار الإسلامي."[8]

إذن يبدو أن مفهوم الفصاحة لم يعد معتمدا بالتصور نفسه الذي كان عليه لدى القدامى، إن نحن سلمنا سلفا بحقيقة مؤداها أن السماع الذي اعتمده أسلافنا الأوائل في جمع المادة اللغوية الفصحى يعد منهجا علميا يتمتع بقسط وافر من الشرعية العلمية من جهة اعتماده على المعاينة الميدانية للظاهرة اللغوية في آنيتها. وعندئذ ينبغي أن تجرّد حيثيات الوصف اللغوي ومعطياته من التصور الذاتي الذي ما فتئ يستهدف العربية الفصحى مادة أساسية للبحث، على أن ينكب هذا الأخير على مدارسة الشفوي والمكتوب من الاستعمال اللغوي المعيش من مثل الروايات والمحاضرات وغيرها

من الخطابات. وسيكون من المفيد جدا من الناحية العلمية والمنهجية أن نسترشد بمعطيات لغوية منتزعة من سياقاتها التداولية بغية تحديد هوية المادة اللغوية وعلمية موضوع الوصف اللغوي. وما من شك في أن الاستخفاف بهذه القاعدة المنهجية سيورطنا لا محالة في خلط ملحوظ بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث اللغوي النحوي العربي.

ومع كامل الاستغراب، نجد في أوساط نفر غير قليل من الباحثين اللغويين الحداثيين اعتقادا ضمنيا مفاده أن إشكال المعطيات بالنسبة للغة العربية القديمة والحديثة على السواء قد حل في النحو التقليدي بوصفه الأداة الواصفة المعيار والكفيلة بأن تزودنا بمعطيات شاملة، لكننا لا نكاد نجد ما يبرر موقفا كهذا خاصة إذا توقفنا عند مجموعة من الإشكالات النحوية التي لم يفصل فيها النحو التقليدي نفسه نحو: نظرية العامل، ومسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بين القبول والرفض، مسألة المطرد بالسماع والشاذ بالقياس..إلخ. بالإضافة إلى ذلك نلمح ظاهرة الاستفهام وعلاقته بالنبر التي لم يعالجها النحو العربي بل اقتصر على المظهر الصرفي في نموذج الاستفهام المباشر[9].

ولعل ما ينهض شاهدا على ذلك هو أن إشكالية تحديد المعطيات قد طرحت بكيفية ضمنية لدى النحاة أنفسهم، حيث بلغت معطياتهم من التجريد مبلغا أفقدها صفة التمثيلية للوصف اللغوي. وهذا سيبويه يتنبه لهذه النقطة مشيرا إلى أن احتجاجات النحاة على نوعين: بعضها مسموع من كلام العرب وبعضها الآخر تمثيل ولا يتكلم به، يؤتى به لغرض التحليل دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا.[10]

بالإضافة إلى هذا وذاك، ذهب النحاة المتأخرون بتصورهم للقياس مثلا — وخاصة البصريون منهم — إلى إنكار بعض المعطيات بدل تهميشها، في حين نجد الكوفيين قد جوزوا شرعية استعمالاتها انطلاقا من تصور تداولي منطلقه مبدأ السماع والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتعددة ولاسيما منها في باب الابتداء والتقديم والتأخير والاشتغال.

ولا مندوحة من أن تكون اللغة العربية الحديثة اتجهت اتجاه الكوفيين الذي يعتمد على المعطى الوصفي التداولي لمقاربة الظاهرة اللغوية.[11]

3 –ضوابط الوصف اللغوي والمنهج:

في واقع الأمر، إن الحديث عن إشكال طبيعة اللغة الموصوفة ومعطياتها، يجرنا مباشرة للحديث عن إشكال المنهج اللائق لمعالجتها. فإذا كانت الملكة المعجمية قد انتقلت من تاريخ البحث اللغوي من الكفاية التداولية (السماع والمشافهة) إلى الكفاية النمطية للأنساق اللغوية المدونة، فإن النحو العربي هو الآخر يكون قد انتقل من التمثيل إلى التجريد. وأصبحت اللغة العربية الحديثة مستقلة عن النحو الذي يمكن أن ينبه اللغوي لوصفها، وكأن اللغويين المحدثين قد انشغلوا بتاريخ البحث النحوي(نحو موصوف) عوض انشغالهم ببناء نحو واصف، الأمر الذي حال دون توصل هؤلاء إلى بناء مشروع وصف كاف وتمثيلي للغة العربية الحديثة، بل أوقع بعضهم في خلط منهجي ملحوظ. وحسبنا في ذلك ما أورده الدكتور" أحمد المتوكل" بقوله:

"لا مندوحة من أن تؤخذ اقتراحات القدماء بعين الاعتبار حين الشروع في أي عمل سيهدف وصف اللغة العربية المعاصرة."[12] إن غياب تصور واضح كهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الحصيلة المعرفية لمتلقي هذه اللغة، ناهيك عن عملية تعليمها وتلقينها.

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في جملة من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية، وكذا في القيود والمبادئ التي تضبط أنساقها. وإذا ما ميزها خصائص لا توجد في كل اللغات، قد توجد في بعض هذه اللغات على سبيل التكافؤ، ومن ثم بإمكاننا وصفها بالاعتماد على النظريات والمناهج الغربية التي بنيت لوصف لغات أوروبية، لأن ادعاء خصوصية اللغة العربية وتميزها لا يخدمها لا من قريب ولا من بعيد. وإذا كان علماء اللسانيات التطبيقية والديداكتيون قد درجوا على تقسيم اللغات الطبيعية إلى لغات أول ولغات ثوان، على أن الأولى تكتسب بدون تلقين وهي اللغات الأم، والثانية لا يمكنها

الاستغناء عن التلقين وهي اللغات الأجنبية، إذا كان الأمر كذلك، فإن غموض الآلة الواصفة (المعطيات والنسق المفاهيمي) وفقدانها لتمثيلية اللغة ملمحان ميزا الوضع المعرفي للغة العربية الموصوفة حديثا، وجعلاها في صف اللغات التي تكتسب بالتمدرس والتلقين. ولا أدل على ذلك من أنّ "الطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليتلفظ لة عربية فصيحة متداولة في الأقوال بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل الفرنسي ليتعلم الفرنسية [...]لأن العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية،..."[13]إذن لكي نعمل على تطوير وتجديد أو بالأحرى إعادة بناء آلة واصفة تعتمد معطيات تمثيلية ونسقا مفاهيميا تحيينيا Actualisé، ينبغي أن نفترض وجود إطار منهجي ونظري واضح محدد المعالم في وصف اللغة العربية الحديثة، تراعى فيه ضوابط الوصف اللغوي من مثل تمثيل الخصائص التداولية للعبارات اللغوية ووظائفها من جهة، وتمثيل النماذج النفسية للقدرة اللغوية والسلوك اللغوي في مستويين هما: سياق الإنتاج وسياق الفهم من جهة ثانية، وتنعت هذه الضوابط لدى أنصار النحو الوظيفي التداولي بالكفاية التداولية والكفاية النفسية.[14]

ويبدو أن هذه المقومات تشكل جانبا أساسيا من جوانب البحث اللساني المتعلق بحاضر اللغة العربية، أو ما يسمى بلسانيات الظواهر[15]، الذي يهتم بالبحث في مجال اللهجات العامية بوصفها وضعية حالية إضافة إلى تاريخ اللغة العربية، وتاريخ البحث فيها وهما جانبان متعلقان بالتراث النحوي واللغوي والبلاغي وعلاقته باللغة العربية الفصيحة.

ولئن كان في حكم الإمكان الانتهاء إلى غاية مثلى في افتراض نسق استدلالي جديد لوصف اللغة العربية الحالية، بإمكاننا أن نقول إن محاولة كهذه ينبغي لها أن تنطلق من واقع اللغة العربية لا من تاريخها أو تاريخ البحث فيها. ولا شك أن هذه المسلمة تمنحنا شرعية الاشتغال بالبحث على اللهجات العامية بوصفها جزءا من اللغة العربية

الفصيحة، ما دامت هذه الأخيرة لغة طبيعية عفوية شاملة امتدت من المحيط إلى الخليج وضمت عدة لهجات.

وهكذا ننتهي بمنطق مقاربتنا إلى غايتها، ونخلص إلى البؤرة المنتظمة لوجهة نظرنا في هذا الموضوع على أن التواصل المعرفي بين المناهج اللغوية التراثية والمناهج المعاصرة ينطلق من المنظومة المعرفية التداولية للملكة اللغوية ويقتضي إعادة تشييد أنساق اللغة الموصوفة.

الهوامش:

1. ابن دريد نقلا عن الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة. دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء ط.1، 1998-ص ص17-18.
2. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، جII تحقيق محمد علي النجار، ص 5
3. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق ص18.
4. نفسه ص 19.
5. ينظر أعمال الموسم الثقافي للمجلس الأعلى للغة العربية، مدونة المحاضرات الملقاة عام 2000، منشورات المجلس مطبعة هومه الجزائر، ص25.
6. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، منشورات دار الأمان الرباط 1995 ص 16.
7. ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال للنشر 1986 ص52.
8. فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ديوان المطبوعات الجامعية، ص117.
9. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص ص 53-55.
10. ينظر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج Iدار الكتاب العربي، بيروت ص ص 37-43.
11. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص ص 53-55.
12. احمد المتوكل، نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم، مجلة أفاق، المغرب 1981ص52.
13. الفاسي الفهري، المعجم العربي المرجع السابق، ص ص20-21.
14. ينظر أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص ص19-20.
15. ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، المرجع السابق ص59.